

العبد الرحمن الشبل بموجب سند التصرف المؤرخ في ٢٠ - ٧ - ١٩٤٢ رقم ٩٢ والموضوع تأميناً للدين . وقد رست المزايدة على الطالب الاخير بمبلغ خمسة وسبعون جنيتها فلسطينياً واعطي قرار الاحالة الاولى .
فمن يرغب بالشراء وضم ٣ بالمائة فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان رابع

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للمبيع بالزاد العلني كامل الدارين الكائنتين في الحارة الغربية من قصبة اربد المحتوية اولاهما على غرفة ومطبخ من لبن وثانيهما مؤلفة من غرفة ومطبخ ايضاً المسجلتين باسم المدون كامل عبده العتال اللعام من اربد بموجب سندی التصرف المؤرخ في ٥ آذار سنة ١٩٤٢ رقم ٢٤ و ٢٥ والموضوعين تأميناً للدين . وقد رست المزايدة على الطالب الاخير بمبلغ مائة واربعون ايرة فلسطينية واعطي قرار الاحالة الاولى .
فمن يرغب بالشراء وضم ٣ بالمائة فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

تصحيح اخطاء مطبعية

- ١ - يستعاض عن عبارة (سيكون موجوداً في دائرة تسجيل الكرك) الواردة في السطرين الثاني والثالث من الفقرة الثانية من اعلان التسوية المختص في قرية ام زيار المنشور في الصحيفة ١٩٧ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٩٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٤٨-٥-١ بعبارة (سيكون موجوداً في قرية ام زيار) .
- ٢ - يستعاض عن عبارة (سيكون موجوداً في دائرة تسجيل الكرك) الواردة في السطرين الثاني والثالث من الفقرة الثانية من اعلان التسوية المختص في قرية ام حاطب المنشور في الصحيفة ١٩٧ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٩٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٤٨-٥-١ بعبارة (سيكون موجوداً في قرية ام حاطب) .
- ٣ - تصحيح السطور ٣٤ من الصفحة ١٦٧ و ٢٦١ من الصفحة ١٦٤ والسطر ٤٣ اي الاخير من الصفحة ١٦٥ و ٣٢٢ من الصفحة ١٦٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٩٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٤٨-٥-١ كما يلي :

رقم الصفحة	رقم السطر	القرية	اسم الخواص	الحوض	القطعة	رقم الموصى باعفاؤها	مدة الاعفاء
١٦٧	٣٤	عنجره	ابو انجاص	٤	٦٤	١٠٦	لغاية سنة ٥٠ - ٥١ ماله
١٦٤	٢٦	عين وعيلين	ابو هلول	٤	٣٣	١٥٧	لغاية سنة ٥٢ - ٥٣ ماله
١٦٥	٤٣	عين وعيلين	الجوايد	١١	١٦	٣٣١	لغاية سنة ٥٧ - ٥٨ ماله
١٦٦	٣٣	عجلون	الحب	٧	١٤٤	١٢٥	لغاية سنة ٥٠ - ٥١ ماله

الطيرة الرسمية للملكة الاردنية الهاشمية

عمان : يوم الثلاثاء في ٢٤ رجب سنة ١٣٦٧ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٤٨ العدد ٩٤٣



الصحيفة

- ١٩٥ - قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٤٨ (قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية)
١٩٦ - نظام اللوازم رقم (١) لسنة ١٩٤٨
١٩٦ - نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٤٨ (نظام مراقبة الطيران)
١٩٨ - ١٩٧ - نظام الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٤٨ (نظام الاجتياحات ضد الغارات الجوية)
٢٠٠ - ١٩٨ - الموظفين
٢٠١ - ٢٠٠ - امر رقم (٤) لسنة ١٩٤٨ (ترتيب بيع المواد المشعلة في المملكة الاردنية الهاشمية)
٢٠١ - امر رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ (بشأن البضائع المستوردة الى شرق الاردن بطريق الترانزيت عبر لبنان)
٢٠٢ - اعلان رقم (٣) لسنة ١٩٤٨ (رخصة عامة مطلقاً لاستيراد الزيوت الى شرق الاردن)
٢٠٢ - الحاموت
٢٠٢ - الاستملاك
٢٠٣ - ٢٠٤ - الاعلانات
٢٠٤ - تعليمات تتعلق بتفتيش المزارع لسنة ١٩٤٨ .
٢٠٥ - تصحيح اخطاء مطبعية .



كلها عند الجبل

فخر محمد السمرين الأسير على المحملة الأوروبية الحاشية

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٤٨
(قانون مؤقت معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية)

- في ٢٠-٥-١٩٤٨

وزير العدلية
فلاح المداويحه

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

١ - يعمل هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢ - تعدل الفقرتان (د) و(هـ) من المادة ٢٩ مكررة من نظام اللوازم رقم ١ لسنة ١٩٤٥ كما يلي :
د - اذا كانت اللوازم والمهمات (عدا تلك المذكورة في الفقرتين « أ » ، « ب » ، اعلاه) تزيد قيمتها على خمسين جنيناً فلسطينياً ومطلوبة بصورة مستعجلة من قبل الجيش العربي الاردني فيمكن اتياعها من الاسواق المحلية من قبل لجنة يعيها رئيس الوزراء اذا رأى ان ذلك ضروري .
هـ - وفي غير الحالات المذكورة اعلاه تجري جميع المبيعات بواسطة لجنة العطاءات المركزية أو أية لجنة عطاءات اخرى يعيها مجلس الوزراء لمابعة ما يحتاجه الجيش العربي .

فخر عمير السامري الحسين بن علي بن أحمد بن الأرونية الهاشمية

نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٤٨
(صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥)

- 198A-0-17

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
توفيق أبو الهدى

(نظام الاحتياطات ضد الغارات الجوية)

عزير الدين الحسيني السيد محمد (الملك) (الأمير)

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ ،
نضع النظام التالي :

نظام الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٤٨

(صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥)

١ - يسمى هذا النظام (نظام الاحتياطات ضد الغارات الجوية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
٢ - (١) يرتب على مشغل أي عقار أن يسمح باستعمال العقار المذكور أو أي جزء منه من قبل الاهلين ملجأ
ضد غارات العدو الجوية إذا طاب منه ذلك شخص فوضه رئيس الوزراء لهذا الغرض وأن يتخذ
جميع الاجراءات اللازمة لهذا الغرض لجعل العقار المذكور معداً كملجأ في الاوقات التي يحتاج اليها
للغرض المذكور .

(٢) يجوز لأي شخص مفوض حسب الاصول لهذا الغرض من رئيس الوزراء ان يدخل العقارات
المذكورة ويعاينها للتثبت مما اذا كانت مناسبة لاستعمالها للغرض المار ذكره أو إذا كانت الشروط
التي يتطلبها هذا النظام المتعلقة بالعقار المذكور قد عمل بها .

(٣) إذا تضرر أي بناء ملاصق لأي شارع أو مكان عام آخر أو مجواره من جراء تصرفات العدو فيجوز
لأمور السلطة المحلية أن يقيم فوراً أمام البناء حاجزاً وذلك عند استلامه اعلاناً من شخص فوضه
رئيس الوزراء لهذا الغرض يتضمن وجوب إقامة حاجز مناسب أمام البناء المذكور وان مشغل البناء
لم يقم هذا الحاجز .

٣ - (١) يجوز لرئيس أن يأمر بإطفاء جميع الانوار في أية منطقة أو أي صنف أو نوع معين منها أو اخفائها
بالصورة وفي الساعات المعينة في الامر .

(٢) يجوز لأية سلطة ذات صلاحية أو أي شخص فوضه السلطة المذكورة أو لأي فرد من افراد
القوى المسلحة التي تقوم بالحراسة أو بالدورية أو بواجبات مماثلة أن يطفىء أو يخفي أي نور لم يطفأ
أو يخفي بمقتضى الامر ويجوز له لهذا الغرض أن يدخل أي عقار أو يوقف أية مركبة أو يقوم
بعمل آخر قد يكون لازماً .

(٣) يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر أمراً يطلب فيه ان تحمل جميع المركبات أو أي صنف أو نوع معين
منها المصابيح المعينة في المنطقة وخلال المدة المبينة في الامر المذكور . ويجوز للسلطة ذات الصلاحية
أن توقف وتضبط أية مركبة لم توجد عليها المصابيح التي يقتضيها الامر المذكور .

٤ - لا يجوز أن تحمل أية مركبة مهيأة من دون اذن مشروع الا اذا كان ذلك للمصباح مركباً ومعدواً معلقاً
بصورة تحول دون استعمال نور ذلك المصباح فوراً كاشفاً .

٥ - في المنطقة التي يعمل فيها بالامر الصادر بمقتضى المادة الثالثة من هذا النظام الذي يطلب فيه إطفاء الانوار
أو اخفائها يحظر فيها قبح وطنين الاجراس ودقات الساعات المسموعة على مسافات يمكن أن تخدع كدليل
لإغارات العدو . وخلال الساعات التي يقتضي أن تكون الانوار فيها مطفأة أو مخفية الا في الاحوال التي
يصلح فيها على اذن من السلطة ذات الصلاحية .

١ - (١) يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر أمراً يمنع فيه استعمال اشارات صوتية من الصنف والنوع المبينين في
الامر في الساعات وفي المنطقة وخلال المدة المبينة في الامر .

(٢) يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر أمراً يمنع أو يقيد فيه احداث أي صوت يظهر انه مضر بمصلحة
الامن العام في اية منطقة معينة والى المدى وخلال الساعات المبينة في الامر المذكور

٧ - لا يجوز لأي شخص بدون اذن مشروع أن يعرض أو يقوم بعمل اشارة منظورة أو خلافها مهما كان
نوعها قد يظن بأنها اشارة مصرح استعمالها في حالة هجوم يقوم به العدو او ان يبلغ معلومات كاذبة قد تؤدي
الى اظهار او عمل اشارة مصرح بها .

٨ - يجوز لرئيس الوزراء ان يصدر أو امر يبين فيها الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل اشخاص وسلطات
بمقتضى مشروع متفق عليه سابقاً حينما يلقون اعلاناً بالصورة المتفق عليها فيما يتعلق بأي نوع متعار من
غارات العدو الجوية .

٩ - لا يجوز لأي شخص بدون تصريح من رئيس الوزراء ان يعرض أي نور او ان يضيء ناراً مشتعلة بصورة
يمكن ان تخدع كاشارة او دليل او علامة حدود أو لخب أو ان يستعمل بصورة أخرى اسباباً نارية او
وسائط أخرى .

١٠ - (١) كل من يجد أية قنبلة او قذيفة او أية شظية منها او أية وثيقة او مخطط او أية مادة أخرى مهما
كان نوعها وكان لديه سبب معقول بدعوه للاعتقاد او الاشتباه بأنها اطلقت من أية مركبة هوائية
للعو او سقطت او فقدت منها او كانت تحملها او انها كانت جزءاً منها او انها كانت جزءاً من
اجهزة احد ملاحى للمركبة المذكورة او من اشياءه الذاتية عليه ان يبلغ عنها فوراً بعد ان يجدها
النقطة العسكرية او الشرطي القريب منه وان يحتفظ بها قدر الامكان لتسليمها حين الطلب .

(٢) اذا وجدت احدى المواد المذكورة في المكان الذي نزلت فيه المركبة الهوائية المذكورة او انقضت
لا يجوز لأي شخص بدون تصريح ان يغير مكانها او ينقلها او يتعرض اليها بصورة أخرى .

١١ - لرئيس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يحول أي وزير او أي موظف من موظفي حكومة شرق الاردن
او أي ضابط من ضباط الجيش العربي بجميع صلاحياته بمقتضى هذا النظام او بقسم منها بالشروط
والقيود التي يعينها .

١٢ - كل من يخالف هذا النظام او يعرقل او يعارض أي شخص مفوض حسب الاصول في القيام بواجباته
بمقتضى هذا النظام يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على تسعين جنيهاً أو بملكيتا العقوبتين .

١٩٤٨ - ٥ - ١٩

رئيس الوزراء

وزير الدفاع

توفيق أبو الهدى

الموظفون

صدرت الارادة الملكية السامية بإسناد منصب رئاسة الديوان الملكي الهاشمي الى سمو الامير حسين بن ناصر

من تاريخ ٢١ - ٥ - ١٩٤٨

ملف ١ من ١٩٤٨

ب- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرارات مجلس الوزراء العالي المتضمنة :

- ١ - نقل عبد الرحمن بك خليفة وكيلا لوزارة الداخلية من تاريخ ٢١-٥-١٩٤٨
- ٢ - نقل زهاء الدين بك الجمود مدبرا لدائرة تدقيق الحسابات من تاريخ ٢١-٥-١٩٤٨
- ٣ - نقل محمد علي بك رضا مدبرا لمصرف الزراعي من تاريخ ٢١-٥-١٩٤٨
- ٤ - نقل نعمان بك عرفات وكيلا لوزارة المالية من تاريخ ٢١-٥-١٩٤٨
- ٥ - نقل رياض بك المفلح وكيلا لوزارة المالية (البرق والبريد) من تاريخ ٢١-٥-١٩٤٨
- ٦ - تعيين نجيب بك أبو الشعر قنصلا عاما للمملكة الاردنية الهاشمية في القدس من الدرجة الثالثة من تاريخ ١-٦-١٩٤٨

- ٧ - تعيين عادل بك الشمايلة لوظيفة مدير مراسم في وزارة الخارجية من الدرجة الرابعة من تاريخ ١-٦-١٩٤٨
- ٨ - ترقيع معاون مدير للمصرف الزراعي السيد محمود الكركجي الى الدرجة الخامسة من تاريخ ١-٤-١٩٤٨

ج- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي العالي لانتدخ من :

- ١ - نقل السيد صلاح طوقان عضو محكمة الاستئناف رئيسا لمحكمة عمان الابتدائية .
- ٢ - نقل السيد سامي شمس الدين رئيس محكمة عمان الابتدائية رئيسا لمحكمة الكرك الابتدائية .
- ٣ - نقل السيد نجيب الرشيدان رئيس محكمة الكرك الابتدائية عضوا لمحكمة الاستئناف .
- ٤ - نقل السيد ابراهيم الشرايري قاضي صلح محجلون قاضيا لمحكمة صلح معان .
- ٥ - نقل السيد نجيب الرشيدات قاضي صلح معان قاضيا لمحكمة صلح الطفيلة .
- ٦ - نقل السيد نايف الخطيب مساعد النائب العام قاضيا لمحكمة صلح محجلون .
- ٧ - نقل السيد نزار الرفاعي قاضي صلح الطفيلة مساعدا للنائب العام .
- ٨ - نقل السيد حسن الكايد مدعي عام اربد مدعيا عاما للسلط .
- ٩ - نقل السيد علي الهنداوي قاضي صلح السلط مدعيا عاما لعمان .
- ١٠ - نقل السيد ناصر القرابية مدعي عام السلط قاضيا لمحكمة صلح السلط .
- ١١ - نقل السيد صبحي الحسن مدعي عام عمان قاضيا لمحكمة صلح جرش .
- ١٢ - نقل السيد محمد سعيد الدرة قاضي صلح جرش مدعيا عاما لاربد .

تعبر هذه التنقلات من تاريخ ١-٦-١٩٤٨ على ان يكون كل من الموظفين المذكورين بدرجة وراتبه الحاليين .

د- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

- ١ - ترقيع وكيل القائد محمد بك هاشم لرتبة قائد من تاريخ ١-٥-١٩٤٨
- ٢ - ترقيع وكيل القائد نديم بك البهان لرتبة قائد من تاريخ ٢-٥-١٩٤٨
- ٣ - ترقيع الرئيس السيد عبد الله التل لرتبة وكيل قائد من تاريخ ١-٥-١٩٤٨
- ٤ - ترقيع الرئيس السيد حسام الدين المفتي لرتبة وكيل قائد من تاريخ ١-٥-١٩٤٨
- ٥ - ترقيع الرئيس السيد عبد الرحمن الصحن لرتبة وكيل قائد من تاريخ ٢-٥-١٩٤٨
- ٦ - ترقيع الملازم الاول السيد اسكندر نجار لرتبة رئيس من تاريخ ١-٥-١٩٤٨
- ٧ - ترقيع الملازم الثاني السيد عامر حماش لرتبة ملازم اول من تاريخ ١-٥-١٩٤٨
- ٨ - ترقيع الملازم الثاني السيد ادب عمر لطفي لرتبة ملازم اول من تاريخ ٢-٥-١٩٤٨
- ٩ - ترقيع الملازم الثاني السيد نجيب يعقوب لرتبة ملازم اول من تاريخ ٣-٥-١٩٤٨
- ١٠ - ترقيع الملازم الثاني السيد خليل يورنوا لرتبة ملازم اول من تاريخ ٤-٥-١٩٤٨
- ١١ - ترقيع الوكيل السيد عبد العايش الخياوي لرتبة ملازم ثان من تاريخ ١-٥-١٩٤٨

١٢ - ترقيع الوكيل السيد عبد الحميد عبد النبي لرتبة ملازم ثان من تاريخ ٢-٥-١٩٤٨

١٣ - ترقيع الوكيل السيد مصطفى ابراهيم لرتبة ملازم ثان من تاريخ ٣-٥-١٩٤٨

١٤ - تعيين الدكتور نقولا بولس طبيبا في الجيش العربي الاردني برتبة ملازم اول من تاريخ ١٧-٥-١٩٤٨

١٥ - تعيين السيد احمد ارسلان الشاشاني ضابطا في الجيش العربي الاردني برتبة رئيس من تاريخ ١٥-٥-١٩٤٨

١٦ - تعيين السيد اميل جيمعان ضابطا في الجيش العربي برتبة ملازم اول .

١٧ - تعيين السيد جبران حوا ضابطا في الجيش العربي برتبة رئيس من تاريخ ١٠-٥-١٩٤٨

١٨ - تعيين السيد اسحق مخائيل طبيبا في الجيش العربي الاردني برتبة ملازم اول من تاريخ ١٠-٥-١٩٤٨

١٩ - اتهم عمل كل من السادة محمد عبد الرحمن خليفة مساعد النائب العام ، ومحمد الناصر مساعد مدعي عام اربد ، ونسيب عازر مساعد مدعي عام عمان ، وعيسى الفاخوري وباسيل الحوري الكاين في ديوان الخبير الحقوقي والاقتصادي - بسبب الغاء وظائفهم في موازنة سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ المالية - اعتبارا من تاريخ ١-٦-١٩٤٨

٢٠ - قرر غرامة رئيس الوزراء إنهاء عمل كاتب مجلس الامة السيد محمد النهار الرفاعي من تاريخ ٣١-٥-١٩٤٨

٢١ - وافق غرامة رئيس الوزراء على قرارات لجنة انتخاب الموظفين المتضمنة :

١ - ترقيع السيد راجي الصالح الموظف في دائرة البرق والبريد الى الدرجة الثامنة ونقله الى ديوان وزارة الخارجية من تاريخ ١-٦-١٩٤٨

٢ - تعيين السيد حسين علي الصرايرة لوظيفة مأمور ملازما من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٥-٥-١٩٤٨

٣ - عزل مأمور الجوازات السيد أمين التويلي من الخدمة من غاية شهر مايس ١٩٤٨

ج- وافق معالي وزير الداخلية على قرار المجلس القضائي العالي المتضمن ترقيع محضر محكمة صلح معان السيد أحمد علي الخلف لوظيفة كاتب في محكمة عمان الابتدائية بادنى مربوط الدرجة العاشرة ، وتعيين السيد راسم عبد الرزاق كاتبا للنسابة العامة بالدرجة العاشرة من تاريخ ١٦-٥-١٩٤٨

أمر رقم (٤) لسنة ١٩٤٨

(مادد بمتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بوضع الترتيب التالي لجميع المواد المشتعلة في المملكة الاردنية الهاشمية :

١- على مستوردي المواد المشتعلة ان يقدموا الى محافظ العاصمة ومتصرف لواء محجلون في اربد كئفا يوميا بين فيه ما ورد اليهم من المواد المشتعلة وما صرف منها بموجب قسائم البطاقات الصادرة لكل سيارة .

٢- يوزع البزير على اصحاب السيارات بموجب بطاقات خاصة يصدرها مدير مصلحة السير وبالتن المحدد من قبل مراقب المؤن العام في عمان ومتصرف لواء محجلون في اربد بكميات محدودة كما يلي :

أ - جالون واحد للسيارة الخصوصية يوميا .

ب - ثلاثة جالونات للسيارة العمومية يوميا .

ج - لباص عشرة جالونات يوميا .

د - سيارات الشحن تعطى لكل سفرة حسب المسافة التي تقطعها بعد التأكد من ان سفراتها ضرورية .

هـ - السيارات الحكومية تعطى لكل سفرة حسب المسافة التي تقطعها .

و - يعمل معاهد ونقل البواخر الحكومية في صرف كميات البزير اللازم معاملة سيارات الشحن .

ز - تخصص للموتورات الصناعية والزراعية الكميات اللازمة لها بالنسبة لغوتها .

(نظام الاحتياطات ضد الغارات الجوية)

خزير الدين (الشيخ) السيد محمد (الشيخ) الهادي

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ ،
نضع النظام التالي :

نظام الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٤٨

(صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥)

١ - يسمى هذا النظام (نظام الاحتياطات ضد الغارات الجوية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
٢ - (١) يترتب على مشغل أي عقار أن يسمح باستعمال العقار المذكور أو أي جزء منه من قبل الأهالي ملجأ
ضد غارات العدو الجوية إذا طلب منه ذلك شخص فوضه رئيس الوزراء لهذا الغرض وأن يتخذ
جميع الاجراءات اللازمة لهذا الغرض لحمل العقار المذكور مبدءاً كملجأ في الاوقات التي يحتاج اليها
للفرض المذكور .

(٢) يجوز لأي شخص مفوض حسب الاصول لهذا الغرض من رئيس الوزراء ان يدخل العقارات
المذكورة ويماينها للتثبت مما اذا كانت مناسبة لاستعمالها للفرض المذكور أو إذا كانت الشروط
التي يتطلبها هذا النظام المتعلقة بالعقار المذكور قد عمل بها .

(٣) إذا تضرر أي بناء ملاصق لأي شارع أو مكان عام آخر أو بجواره من جراء تصرفات العدو فيجوز
لأمور السلطة المحلية أن يقيم فوراً أمام البناء حاجزاً وذلك عند استلامه إعلاناً من شخص فوضه
رئيس الوزراء لهذا الغرض يتضمن وجوب إقامة حاجز مناسب أمام البناء المذكور وأن مشغل البناء
لم يقم هذا الحاجز .

٣ - (١) يجوز لرئيس أن يأمر بإطفاء جميع الانوار في أية منطقة أو أي صنف أو نوع معين منها أو إطفائها
بالصورة وفي الساعات المعينة في الأمر .

(٢) يجوز لأية سلطة ذات صلاحية أو أي شخص فوضه السلطة المذكورة أو لأي فرد من افراد
القوى المسلحة التي تقوم بالحراسة أو بالدورية أو بواجبات مماثلة أن يطعن أو يحني أي نور لم يطفأ
أو يحني بمقتضى الأمر ويجوز له لهذا الغرض أن يدخل أي عقار أو يوقف أية مركبة أو يقوم
بعمل آخر قد يكون لازماً .

(٣) يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر أمراً يطلب فيه ان تحمل جميع المركبات أو أي صنف أو نوع معين
منها المصابيح المينة في المنطقة وخلال اللة للمينة في الأمر المذكور . ويجوز للسلطة ذات الصلاحية
أن توقف وتضبط أية مركبة لم توجد عليها المصابيح التي يقتضيها الأمر المذكور .

٤ - لا يجوز أن تحمل أية مركبة مضياعاً من دون إذن مشروع الا اذا كان ذلك المصباح مركباً ومعدوماً معقلاً
بصورة تحول دون استعمال نور ذلك المصباح نوراً كاشفاً .

٥ - في المنطقة التي يعمل فيها بالأمر الصادر بمقتضى المادة الثالثة من هذا النظام الذي يطلب فيه إطفاء الانوار
أو إطفائها يحظر فيها قرق وطعن الاجراس ودقات الساعات المسموعة على مسافات يمكن أن تخدم كدليل
لغايات العدو وخلال الساعات التي يقتضي أن تكون الانوار فيها مطفأة أو مخفية الا في الاحوال التي
تحصل فيها على الذ من السلطة ذات الصلاحية .

٦ - (١) يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر أمراً يمنع فيه استعمال اشارات صوتية من الصنف والنوع المينين في
الأمر في الساعات وفي المنطقة وخلال اللة للمينة في الأمر .

(٢) يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر أمراً يمنع أو يقيد فيه احدات أي صوت يظهر انه مضر بمصلحة
الامن العام في اية منطقة معينة وإلى المدى وخلال الساعات المينة في الأمر المذكور

٧ - لا يجوز لأي شخص بدون إذن مشروع أن يعرض أو يقوم بعمل اشارة منظورة أو خلافاً منها كان
نوعها قد بطن بأنها اشارة مصرح استعمالها في حالة هجوم يقوم به العدو أو ان يبلغ معلومات كاذبة قد تؤدي
الى اظهار أو عمل اشارة مصرح بها .

٨ - يجوز لرئيس الوزراء ان يصدر أو امر يبين فيها الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل اشخاص وسلطات
بمقتضى مشروع متفق عليه سابقاً حينما يبلغون اعلاناً بالصورة المتفق عليها فيما يتعلق بأي نوع متعار من
غارات العدو الجوية .

٩ - لا يجوز لأي شخص بدون تصريح من رئيس الوزراء ان يعرض أي نور أو ان يبي ناراً مشتعلة بصورة
يمكن ان تخدم كاشارة أو دليل أو علامة حدود أو لخب أو ان يستعمل بصورة أخرى اسبها ناراً أو
وسائط أخرى .

١٠ - (١) كل من يجد أية قنبلة أو قذيفة أو أية شظية منها أو أية وثيقة أو مخطط أو أية مادة أخرى معها
كان نوعها وكان لديه سبب معقول بدعوه للاعتقاد أو الاشتباه بأنها اطلقت من أية مركبة هوائية
للعو أو سقطت أو فقدت منها أو كانت تحملها أو أنها كانت جزءاً منها أو أنها كانت جزءاً من
اجزء احد ملاحى المركبة المذكورة أو من اشيائه الذاتية عليه ان يبلغ عنها فوراً بعد ان يجدها
النقطة العسكرية أو الشرطي القريب منه وان يحتفظ بها قدر الامكان لتسليمها حين الطلب .

(٢) اذا وجدت احدى المواد المذكورة في المكان الذي نزلت فيه المركبة الهوائية المذكورة او انقاضها
لا يجوز لأي شخص بدون تصريح ان يغير مكانها او ينقلها او يعرض اليها بصورة أخرى .

١١ - لرئيس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يحول أي وزير أو أي موظف من موظفي حكومة شرق الاردن
أو أي ضابط من ضباط الجيش العربي بجميع صلاحياته بمقتضى هذا النظام أو بقسم منها بالشروط
والقيود التي يبينها .

١٢ - كل من يخالف هذا النظام أو يعرقل أو يعارض أي شخص مفوض حسب الاصول في القيام بواجباته
بمقتضى هذا النظام يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على تسعين جنيهاً أو بالسجن العقبين .

١٩٤٨ - ٥ - ١٩

رئيس الوزراء

وزير الدفاع

توفيق أبو الهدى

الموظفون

أصدرت الأراوة الملكية السامية بأستناد منسوب رئاسة الديوان الملكي الهاشمي الى سمو الامير حسين بن ناصر

من تاريخ ٢١ - ٥ - ١٩٤٨ .

هذا عند الجليل

١١- رفيع الوكيل السيد عبد الغايش الحيارى اربعة ملازم ناز من تاريخ ١-٥-١٩٤٨.

د - تخصيص المعثورات الصناعية والزراعية الكميات اللازمة لها بالنسبة لقوتها .

- ح - السيارات الخصوصية الرسمية تعطى ما يلزمها من البنزين بالنسبة لأحتياجها .
- ٣ - يوزع الكاز والسولار على الأهلين بموجب بطاقات شهرية يصدرها محافظ العاصمة في عمان ومتصرف لواء مجلون في اربد . ويوزع الكاز على الأهلين في السلط والكرك ومعان والطفيلة ومادبا تحت اشراف المتصرفين وقائمي المقام .
- ٤ - تتولى دائرة السير الاشراف على بيع البنزين سواء أكان ذلك من المضخات ام من المستودعات .
- ٥ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من ٢٢ - ٥ - ١٩٤٨ .

رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

امر رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ (صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)

- بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :
- على جميع اصحاب البضائع المستوردة الى شرق الاردن بطريق الترانزيت غير لبنان ان يتبعوا ما هو آت :
- ١ - ان يقدموا قبل استلام البضائع او الوثائق المتعلقة بالبضائع كفالة مالية على احد البنوك في عمان يساوي ربع قيمة البضائع المستوردة كضمانة لوصولها الى المملكة الاردنية الهاشمية في خلال اربعين يوما من تاريخ تسلمهم تلك البضائع والوثائق .
- ٢ - يجوز تأليف هيئة من تجار عمان المعبرين لا يقل عدد اعضائها عن سبعة من كبار التجار يوافق عليهم رئيس الوزراء لاجل القيام باستلام البضائع والوثائق الخاصة بالمستوردين والتخليص عليها بواسطة الوكلاء الذين يعتمدونهم وفي هذه الحالة لا يطلب الى التاجر المستورد تقديم كفالة وتكون الهيئة هي الكفيلة ويشترط قبل بدئها العمل ان تقدم سنداً منظماً لدى الكاتب العدل تعهد فيه بتأدية مبلغ الضمانة واية غرامة يحكم بها عندما لا تصل البضاعة في المدة المعينة .
- ٣ - اذا لم يحضر اي شخص بضائمه الموجودة في اي ميناء على البحر الابيض المتوسط المشحونة باسم المملكة الاردنية الهاشمية الى السلطات الجركية في البلاد وكان صاحب البضاعة قد تسلم بالبضائع والشحن والوثائق الاخرى المتعلقة بها من البنك يستولى على الضمانة التي كفلها احد البنوك ويعرض فوق ذلك للعقوبات المنصوص عنها في المادة الرابعة من قانون الدفاع .
- ٤ - اذا كانت الهيئة للمحور عنها في الفقرة الثانية هي التي استلمت البضائع والوثائق ولم تعمل البضاعة فتكون مكلفة بدون الحاجة الى محاكمة بتأدية مبلغ الضمانة يضاف اليه اية غرامة يحكم بها مدير الجمارك بموافقة رئيس الوزراء على ان لا تتجاوز الغرامة مقدار الضمانة السالف ذكرها .
- ٥ - في جميع الحالات تلتزم الرخصة التجارية المعطاة لأي تاجر بخالف احكام هذا الامر او لا يوصل البضائع المستوردة الى المملكة الاردنية الهاشمية ولا يسمح له بتعاطي التجارة في البلاد كما لا يعطى اية رخصة استيراد او تصدير او اذن جملة من الدوائر الحكومية الاردنية .
- ٦ - ينفى هذا الامر احكام الامر رقم (٣) لسنة ١٩٤٨ ويقوم مقامه .

رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

اعلان رقم (٣) لسنة ١٩٤٨

(صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٧ لسنة ١٩٤١)
(رخصة عامة مطلقة)

- ١ - بالاستناد الى الصلاحية المخولة لي بمقتضى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٤١ (نظام مراقبة الاستيراد) اعلن انني قد اصدرت رخصة عامة مطلقة لاستيراد المواد التالية الى شرق الاردن من جميع البلدان حتى اشعار آخر .
- ٢ - المادة رقم التعريفية الجركية
- | | |
|----|------------------------------|
| ٨٠ | الزيت والبتروليم |
| ٨٠ | زيت البترول او ما يشابهه |
| ٨٠ | الزيت الخام |
| ٨٠ | زيت مازوت وما يشابهه |
| ٨٠ | الزيت المعدل لزيوت الماكينات |
| ٨٠ | البنزين |
| ٨٠ | زيت الكاز |
| ٨٠ | الزيت الاخرى غير المذكورة |
- ٣ - يعتبر هذا الاعلان نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ ٣٠ - ٤ - ١٩٤٨ .

رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

(المحامون)

- ١ - دفع المحامون السادة عبدالقادر حمدي ونجيب الشعلان ورفيق صلاح وعمر المعاني ومخير عبدالمهدي وصبيح القطيب ومارف العنتاوي ويوسف العكشه وعبد الله العكشه ومخايل المدانات وابراهيم الحجازين وصالح القسوس ومخايل الزريقات ، رسوم المحاماة عن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .
- ٢ - دفع المحامي السيد عبد الرزاق خليفه رسم المحاماة في المحاكم الشرعية مع رسم الاعلان .

الاستمداد

(١)

- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٢٠٤ بتاريخ ٥ - ٥ - ١٩٤٨ المتضمن اعتبار استملاك ما مساحته مترا مربعا واحدا من البناء و ٤٩ مترا مربعا من الساحة الساوية ملك السيد علي شريف بقصد دمج في السعة المقررة لطريق جبل الجوفة القرني وفق المخطط رقم ١٥ - ٧٧ بتاريخ ٢٥ - ١٢ - ١٩٤٧ للنظم خصيصا لهذه الغاية مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .

(٢)

- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٢١٤ بتاريخ ١٢ - ٥ - ١٩٤٨ المتضمن اعتبار استملاك دويم واجدو ٧٤ مترا مربعا من قطع الاراضي ذوات الارقام ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ من حوض البلد رقم ١ من اراضي قرية مادبا بقصد جعلها مقبرة لوفى المسلمين والمبينة على المخطط الذي نظمته دائرة الاراضي والمساحة خصيصا لهذه الغاية مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .

كل من استعمل

الاعلانات

(الرقابة الطبية)

التفت الرقابة الطبية ضد الجدري على القادمين الى المملكة الاردنية الهاشمية من لبنان بطريق الجو والبحر اعتباراً من ١٩ - ٥ - ١٩٤٨ .

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

- ١ - يعلن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الاول من حزيران سنة ١٩٤٨ .
الوصف : عموم اراضي قرية بيرين - من قرى بني حسن التابعة قضاء جرش ، مع عموم الاراضي الواقعة بين اراضي القرية المذكورة ونهر الزرقاء والمحدودة شرقاً - اراضي قرية السخنة شمالاً - اراضي قرية السخنة ونهر الزرقاء غرباً - وادي الحلة جنوباً - الحد الجنوبي لوسط المصاويل واداضي قرية بيرين .
- ٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون باي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في قرية بيرين .
- ٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

في ١٧ - ٥ - ١٩٤٨ م . كونيول
و. مدير الاراضي والمساحة

اعلان

(صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧)

قد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم السادس عشر من شهر ايار سنة ١٩٤٨ ، بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ ، الشركة المبينة تفاصيلها أدناه :

- ١ - اسم الشركة
 - ٢ - اسماء الشركاء
 - ٣ - مركز الشركة
 - ٤ - رأسمال الشركة
 - ٥ - اسماء الشركاء المفوضين بخولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها
 - ٦ - الاموال التي تضامها الشركة
 - ٧ - تاريخ ابتداء الشركة
 - ٨ - تاريخ انتهاء الشركة
- شركة نقل بضائع الترانزيت الاردنية
ابراهيم منكو ، محمد علي بدر ، توفيق قطان ، جودت شعشاعة
ياسين تلهوني ، محمد ماضي ، شفيق الحايك ، عبدالرحمن ابو حسان
الياس المعشر
عمان شرق الاردن
عشرة آلاف جنيه فلسطيني
اثنتان من الشركاء للذكورين اعلاه مجتمعان .
- تعاطى اعمال التخفيض على بضائع الترانزيت ونقلها وشحنها بالسكك الحديدية والسيارات واخذتها من النقل المائدة للاهلين والحكومة
١٥ - ٥ - ١٩٤٨
لاجل غير مسمى

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق عمان

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته : الجندي المرح محمد مضعان من الحويطات بجهات غردل .
يقضي حضورك لمحكمة حقوق عمان يوم الاحد الواقع ٢٠ - ٦ - ١٩٤٨ الساعة ٨ صباحاً زوالاً للنظر في الدعوى التي اقدمها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته . فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمة غيابياً .

اعلان

يعان للجميع ان جدول الحقوق المختص في اراضي قرية (صروت) من قرى بني حسن التابعة قضاء جرش قد علق في دائرة تسجيل جرش بتاريخ ٢٣ - ٥ - ١٩٤٨ فعلى كل من يود الاطلاع على الجدول المذكور ان يراجع المحلات المدرجة في ادناه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفقاً للمادة الثامنة من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .
دائرة الاراضي عمان
دائرة تدويل جرش
مخار قرية صروت
و . مدير الاراضي والمساحة

(تعليمات تتعلق بتفتيش المزارعات لسنة ١٩٤٨)

- ١ - على المتصرفين وقائمي المقام ان يخبروا جميع المخاتير ورؤساء القبائل بان العرائض التي يقدمها كل واحد من اصحاب الاراضي على انفراد بشأن المحل الذي اصاب مزارعته سوف لا يقبل .
- ٢ - تنظم بدلا من العرائض الفردية عريضة واحدة بشأن كل قرية او كل قبيلة وتقدم خلال شهر ايار في ظروف استثنائية .
- ٣ - تنظم العريضة وتوقع من قبل مختار القرية او رئيس القبيلة وهيئة الاختيارية ويجب ان تذكر فيها اسماء الاحواض التي اصبحت بالمحل ولا يدخل فيها الاحواض التي لم تزرع ويعبر المخاتير ورؤساء القبائل وهيئة الاختيارية مسئولين عن صحة العرائض التي وقعوها .
- ٤ - يجري تفتيش جميع اراضي وادي الاردن في شهر ايار ولا حاجة لتقديم عرائض تتعلق بالمحل هناك - غير انه يجوز ان تقدم عرائض من قبل الافراد اذا شاءوا ذلك الى المتصرف او القائم مقام بشأن المحل الذي يصيب مزارعته هناك ولا يدخل بذلك الاراضي غير المزرعة .
- ٥ - تسجل العرائض في ديوان المتصرف او القائم مقام في سجل خاص ويعطى لها رقم متسلسل بدون هذا الرقم وتاريخ استلام العريضة من قبل الموظف المسئول على العريضة المذكورة .
- ٦ - يكون المتصرف او القائم مقام مسئولاً عن تفتيش المزارعات في وادي الاردن وفي أي محل آخر يقع في منطقته ويستأنس بذلك برأي مأمور الزراعة في تلك المنطقة ويكون المتصرف او القائم مقام مسئولاً عن البدء بالمباشرة بالتفتيش في الوقت المناسب .
- ٧ - يكون وكيل وزارة المالية او من ينوب عنه مسئولاً عن تفتيش المزارعات وتقديم النصائح والمساعدة بصورة عامة فيما يتعلق بتفتيش المزارعات وعلى المتصرفين وقائمي المقام ان يعملوا عند قيامهم بالمباشرة بالتفتيش ليتسكن ذلك الوكيل او من ينوبه من الاشراك معهم في التفتيش اذا رغب ذلك .
- ٨ - المزارعات المصانة (بالطابون) لا يعتبر من المزارعات الماحلة وكذلك المزارعات التي يقال ان كثرة الاعشاب حالت دون نمو المزارعات حيث تعتبر ذلك نتيجة لاهمال المزارعين .
- ٩ - تنظم التواصي للاعفاء من ضريبة الاراضي في الطريقة العادية على اساس نسبة الاعفاء الثبوتية في القرية بكاملها وترسل نسخة عن تلك التواصي لوزارة المالية لتدقيقها على ضوء المعلومات التي يكون وكيل وزارة المالية قد حصل عليها وتقدم التواصي بشأنها .

مكتبة من الجليل